الشباب العربي في عالم متغير... معوقات المعرفة

داود البصري

أين يقف الشباب العربي اليوم من المتغيرات الكونية الهائلة التي تجري في العالم؟وما الحصيلة المعرفية والمعلوماتية للجيل العربي الراهن من القضايا العامة أو الخاصة؟ وما موقف الشباب العربي من الثورة المعلوماتية التي اجتاحت الدنيا وحولت العالم لقرية صغيرة وبات التواصل السريع بين المناطق النائية في العالم بمثابة واحدة من أكبر الثورات في التاريخ البشري؟ ويبدو أن العالم العربي رغم موقعه الستراتيجي في خريطة الدنيا لم تزل شعوبه والقطاعات الشبابية منه بعيدة كل البعد عن التفاعل الحقيقي مع ما يدور في العالم من تطورات مذهلة ومتسارعة، فأخيرا وبمناسبة الذكرى الأربعين لحرب الأيام الستة في الخامس من يونيو ١٩٦٧ فوجئت بل صعقت لضعف معلومات الشباب العربي في بعض الأقطار العربية ذات العلاقة بتلك الحرب كسورية والأردن ومصر مثلا عن تلك الحرب؟

لا بل إن بعض الشباب الجامعي والمثقف والمفترض أن يكون ملما ببعض زوايا التاريخ العربي المعاصر والقريب جدا لم يسمع بتلك الحرب أو يقرأ عنها حرفا واحدا من كتاب أو مقالة أو تعليق رغم أن ذلك متاح لمن يرغب؟ فمن يتحمل مسؤولية ذلك الخلل المعلوماتي الخطير؟ هل هي المؤسسات التعليمية التي فشلت في تقديم المعلومة لأحداث مهمة هزت العالم العربي؟ أم أن الشباب أنفسهم ليست لديهم الرغبة في التواصل مع التاريخ القريب أو البعيد؟ أو حتى الولوج في عوالم الحقيقة والتطور التي أضحت اليوم قدرا لا فكاك منه، وتصعب الإحاطة بجميع جوانب أسباب القصور المعلوماتي لدى الشباب العربي بإختلاف الأنظمة السياسية والتعليمية مع ما يتبع ذلك من تركيز على جوانب معينة وإهمال جوانب أخرى، ولكن وفق محصلة عامة يمكن القول من أن الجيل الحالي يعاني من فتور حقيقي في الرغبة في تلقي المعلومة رغم السهولة المفرطة لذلك بسبب التقدم التكنولوجي الهائل الذي جعل من الوصول للمعلومة بأسرع الطرق والأوقات مسألة سهلة وغير متعبة، على العكس تماما من الأجيال السابقة التي استطاعت أن تقفز على جميع أسوار وجوانب التخلف وتبحث عن المعلومة من مصادرها الرئيسية أي من الكتاب في ظروف متعبة وقاسية، ربما يكون التطور التكنولوجي ذا أبعاد سلبية نوعا ما لأنه قد كرس الكسل لدى قطاعات عدة، ولكن هذا مجرد إفتراض نظري بحت لا يصل لدرجة اليقين القطعي، لأن اهتمامات وهموم الشباب العربي خلال العصر الحالي مرتبطة أساسا بالمناخ العام الإقليمي أو الدولي، والمؤسسات التعليمية في العالم العربي لم تصل بعد لدرجة من التطور والتخطيط يمكنها فعلا من سبر أغوار نفسيات الشباب ومعرفة ما هو مناسب فعلا لعملية الارتفاع بالمستوى العلمي للشباب العربي، فتلك المؤسسات لم تزل تدار بعقلية وأسلوب فيه من التقليدية الشيء الكثير ويفتقد للإبداع والاجتهاد وبما يحقق التواصل بين الماضي والحاضر، فالسياسة التعليمية العربية هدفها الأوحد حشو الطالب بالمعلومات الضرورية وغير الضرورية من أجل ساعة الامتحان فقط ، فلما ينتهي الامتحان تتبخر كل المعلومات ويعود الشاب لحالة الأمية الفكرية، وتلك معضلة حقيقية إذ تتخرج أجيال لا تعرف من الثقافة إلا اسمها ومن الكتابة إلا رسمها، وهي أجيال تنخرط في أفواج العاطلين عن العمل أو العاملين وفق أسلوب البطالة المقنعة، كما هو الحال في غالبية دول العالم العربي، ولعل الوضع الاقتصادي العام للشباب العربي وشيوع الفقر بين القطاعات الأوسع من الشعب العربي قد ساهم مساهمة فعلية في ضعف مستوى التعليم على الوجه العام نظرا لصعوبة الحصول على أدوات وطرق التعلم والمعرفة الحديثة من الوسائل التكنولوجية وفقر الجهات التربوية غير القادرة على توفير مستلزمات البحث العلمي الحديثة المتطورة وبما يجعل من المدارس في العالم العربي مجرد علب سردين محشوة بأكداس من الطلبة والمدرسين لا هم لهم إلا قبض الرواتب وقضاء الامتحانات، أما بناء الشخصية المعرفية للطالب والشاب العربي فتلك من آخر الاهتمامات المتصورة.

في العالم العربي طاقات شبابية هائلة لم تستغل بالشكل الصحيح للأسف، فغالبية المجتمعات العربية في المشرق والمغرب هي مجتمعات شابة تصل نسبة الشباب في بعضها لأكثر من ٧٠ في المئة كما هو الحال في بلدان المغرب العربي، ولكن تلك الطاقة الجبارة تذهب هدرا للأسف في ظل المشكلات الاقتصادية المتفاقمة وحالة البطالة الشائعة وإنسداد الآمال أمام قطاعات شبابية عدة وبما وفر مناخا سلبيا لإنتشار الفكر المتطرف أو أتاح المجال لظاهرة الهجرة السرية نحو الشمال وركوب قوارب الموت التي أضحت من أهم السلبيات القاتلة التي وقع الشباب العربي في فخها، فالهجرة بتلك الطريقة لا تصنع حلولا بقدر ما تقدم مآسي، وتفاقم البطالة قد جعل من التعليم في أذهان العديد من الشباب العربي حالة غير ضرورية، فما فائدة أن يحصل المرء على أرفع الشهادات التخصصية في ظل بطالة قائمة وعدم انتفاع حقيقي بتلك الشهادة التي ستعلق على الجدران كأي أثر تاريخي أو صورة قديمة؟ إنه المأزق الاقتصادي الذي جعل من ضعف العملية التعليمية وإنصراف بعض الشباب العربي عنها من المسائل الشائكة التي تحتاج حلولا على مستوى الدول والحكومات والهيئات المتخصصة ووفق إمكانات لا يملكها أفراد، فالحديث عن مستوى وآفاق التعليم مرتبط أساسا بدرجة التطور السياسي والاقتصادي وبما ينعكس على الأبعاد الاجتماعية، فهنا تترابط العوامل بشكل جدلي لا فكاك منه وهنا بالتحديد تكمن الإشكالية، ولعل الظروف السياسية العامة المحيطة بالعالم العربي من خلال الحروب الإقليمية أو الاحتقانات الطائفية أو الصراعات المذهبية في بعض الدول العربية قد جعلت الوطن العربي من أكبر المناطق الساخنة في العالم الطاردة لسكانها وأعني هنا تحديدا هروب الشباب العربي وضياعهم في بلاد الشرق والغرب والذي رغم سلبيته يقدم على المدى البعيد آفاقا جديدة للتطور المعرفي من خلال التواصل مع الشعوب والثقافات الأخرى، ولكن هذه الظاهرة تهدد بتكسيح العالم العربي ثقافيا وبإفراغه من طاقاته الحية وهي مسألة في غاية الخطورة وحلها ليس بيد وزارات التربية والتعليم بل على المستويات السياسية العليا.،

إصلاح حال الشباب العربي مرتبط أساسا بإصلاح حال المواطن العربي في أقطاره المختلفة والمتباينة في النمو والقدرات والإمكانات، وليس هنالك وصفة علاجية شاملة للجميع بل وصفات متعددة تختلف باختلاف المجتمعات العربية النسبي، فأجيال العاطلين عن العمل في العراق والمغرب ومصر مثلا مشكلاتهم تختلف عن نظرائهم في بعض دول الخليج العربية مثلا، والمشكلات السياسية المتفاقمة تلقي بكاهلها على درجة ونسبة التطور المعرفي، فالعراق مثلا في منتصف القرن العشرين الماضي كان وضعه العام متسم بالطموح الكبير والآمال المعقودة على حركة نمو وبناء وإعمار وتطور ثقافي مذهل لم يتح له أن يتطور بسبب الأوضاع والتطورات السياسية وحالات الانقلاب وعدم الإستقرار السياسي ثم سيادة حقبة الحروب الكبرى التي كانت مآسيها وأوزارها منصبة على رؤوس القطاعات الشابة وبما أعاق عملية التنمية وأنتج أجيالا لا تعرف من الثقافة سوى لغة المدفع والرشاش وأدوات القتل والدمار حتى أنه خلال الحقب الثلاث المنصرمة لم تظهر موهبة شعرية بحجم بدر شاكر السياب ولا نازك الملائكة ولا عبد الوهاب البياتي فضلا عن الجواهري الكبير؟ ولم يظهر مبدع أو فنان، وكان التركيز على فوهة البندقية أكثر من التركيز على أهل العقل والقلم،، وكذلك الحال في عدد من البلدان العربية الأخرى.

الإبداع الشبابي بحاجة أساسية لإستقرار سياسي واجتماعي ولبرامج عمل منهجية متطورة تمازج وتناغم بين التراث والأصالة وبين مستحقات التطور التكنولوجي المذهل وخوض حروب الأفكار والرؤى والتطلعات والمنافسة العلمية والاقتصادية، والشباب العربي في أول الطريق لذلك، وهو طريق صعب ووعر مليء بالأشواك والصعاب، ولكن مع توفر الإرادة يتم تذليل الصعاب والطريق إلى المستقبل مفتوح لمن يشاء، ولكن كل شيء في العالم العربي مرتبط بالظروف المحيطة وهو موضوع معقد وشائك لكونه يدخل في حقول ألغام معرفية متنوعة، دعونا نحلم ونتأمل ونتمنى، من يعلم فقد تنقلب الكفة ذات يوم قريب لصالحنا، وهي مهمة ليست مستحيلة.

نقلا عن /صحيفة (السياسة) الكويتية

القطاع المصرفي في البحرين في أوج ازدهاره الاقتصادي

المنامة / وكالات :

ذكر اقتصاديون ومحللون أن القطاع المصرفي والمالي في البحرين يشهد فترة ازدهار كبيرة، ومن المنتظر أن تستمر هذه الموجة لعدة سنوات على رغم المنافسة الشديدة التي تواجه مركز البحرين المالي من الدول المجاورة وخصوصاً من دبي وقطر.

وقالوا إن ثلاثة مصارف تعمل وفق الشريعة الإسلامية على الأقل تم تسجيلها في البحرين في أقل من عامين، وانضمت إلى قامة المصارف والمؤسسات العاملة في المملكة، وإن معظم المشاركين في هذه المصارف مستثمرون من الكويت الذين يجدون في البحرين ملجأ آمنا لاستثماراتهم.

وأبلغ أحد الاقتصاديين «مال وأعمال» على هامش نقاش بشأن تأسيس المزيد من المصارف في البحرين «المستثمرون الكويتيون مستمرون في التوافد على البحرين وإنشاء المصارف والمؤسسات المالية، فقد أقاموا ثلاثة مصارف في أقل من عامين، وهذا أمر لايبعث على الاستغراب بقدر ما يبعث على الفخر بهذه الجزيرة».

وأضاف «يجد المستثمرون الكويتيون في البحرين أرضا خصبة لاستثماراتهم، خصوصا وأنها آمنة وقريبة منهم بدلا من استثمار أموالهم في الدول الأوروبية أو الآسيوية البعيدة. هناك ست رحلات طيران من البحرين إلى الكويت يوميا، ويمكن للمستثمر الكويتي المجئ إلى البحرين لقضاء عمله ومن ثم العودة إلى منزله في اليوم نفسه». وأرجع محللون سبب اختيار المستثمرين الكويتيين وبقية دول الخليج العربية البحرين لتأسيس شركات في المملكة إلى توفر المصرفيين المؤهلين القادرين على إدارة المصارف بكفاءة نتيجة للسياسات التي اتبعتها البحرين في تدريب وتأهيل العديد من المواطنين في هذا القطاع المهم.

وأبلغ أحدهم «مال وأعمال» أن السبب الرئيسي هو «الثروة البشرية التي تنعم بها البحرين. فالعديد من المؤسسات تعتمد على مصرفيين بحرينيين في إدارة أعمالها، وهذا الأمر غير موجود في معظم دول الخليج العربية الأخرى».

لكن الاقتصاديين حذروا من التهاون وعدم الاستمرار في تأهيل وتدريب الكوادر الوطنية في المجال المصرفي في ظل النمو السريع للصيرفة في العالم، لأن ذلك سيؤدي حتما إلى ضعف الوضع التنافسي للمملكة وبالتالي سينعكس ذلك على إقبالي المؤسسات باتخاذ البحرين مقرا لعملياتها.

ويعمل في البحرين، وهي المركز المالي والمصرفي في المنطقة أكثر من ١٠٠ مصرف ومؤسسة مالية من ضمنها ٥٥ مصرف جملة و٢٥ مصرفا تجاريا، إلى جانب نحو ٣٣ مصرفا ومؤسسة مالية إسلامية، يبلغ مجموع الموجودات فيها نحو ١٩٥ مليار دولار.

وتشهد هذه المؤسسات والمصارف ازدهارا غير مسبوق في عملياتها، إذ تستمر في تحقيق أرباح جيدة على رغم المنافسة الشرسة في السوق المحلية والإقليمية. وقال أحد المحللين: «الأرباح التي تجنيها المصارف العاملة في البحرين والمنطقة تبعث على الارتياح وتفتح شهية المستثمرين لتأسيس المزيد من المصارف في البحرين».

غير أنهم ربطوا ذلك باستمرار تطبيق مصرف البحرين المركزي الذي يشرف على المصارف والمؤسسات المالية، السياسة الحازمة تجاه هذه المؤسسات.

ويركز المستثمرون على تأسيس مصارف ومؤسسات مالية إسلامية في البحرين بعد الطفرة التي شهدتها هذه المصارف في الآونة الأخيرة نتيجة استمرار الإقبال عليها. وتعمل المصارف الإسلامية وفقا للشريعة التي تحرم الفائدة باعتبارها ربا، في حين يرتكز نشاط المصارف التجارية على النظام الغربي القائم على الفائدة.

ويقول مصرفيون إن النمو في الصيرفة الإسلامية تبلغ بين ١٠ و١٥ في المئة سنويا خصوصاً في المنطقة في ظل تزايد الطلب على المنتجات الإسلامية ما دفع بعض المؤسسات والمصارف التقليدية والدولية إلى فتح نوافذ للصيرفة الإسلامية.

وكان الأمين العام للمجلس الأعلى للمصارف والمؤسسات المالية الإسلامية، عز الدين خوجة قد قال إن الصناعة المالية الإسلامية في نمو متصاعد إذ بلغ في الخمس سنوات الماضية نحو ٢٠ في المئة، وإنها تستقطب الأفراد والشركات في وقت نما فيه حجم الصناعة المالية الإسلامية العالمية إلى نحو ٥٠٠ مليار دولار. وذكر أن الإحصاءات والدراسات والبيانات تؤكد أن هناك نموا متصاعدا في تعاملات الأفراد واتساع شريحة الذين يلتزمون والذين يفهمون التعامل مع المؤسسات المالية الإسلامية، إذ بلغت ودائع المؤسسات المالية الإسلامية ٥٨ مليار دولار.

وقفز حجم أصول المؤسسات المالية الإسلامية من نحو ٢٠ ملياراً في العام ١٩٩٧ إلى نحو ٨٤ مليار دولار، وأن نسبة النمو في الصناعة المالية الإسلامية في منطقة الخليج تبلغ نحو ٣٥ في المئة «وهذا يؤكد النجاح على مستوى المؤسسات المالية الإسلامية».

وزادت حقوق الملكية في الصيرفة الإسلامية من نحو ١٧ مليار دولار في ٢٠٠٣ و٢٤ مليار دولار في العام ٢٠٠٤ إلى ٣٥ مليار دولار في العام ٢٠٠٥، وأن دول مجلس التعاون الخليجية تحصد نحو ٤٣ في المائة من حجم الحقوق الملكية في الصناعة المالية الإسلامية، وأن نسبة النمو فيها يبلغ نحو ٤٩ في المائة، وهامش الربح يبلغ نحو ٦٠ في المائة.

رئيس غرفة تجارة دول مجلس التعاون الخليجي:

دول الخليج نجحت في تحرير الاقتصاد

الرياض / وكالات :

حذر رئيس غرفة تجارة دول مجلس التعاون الخليجي المهندس صلاح الشامسي من المعوقات التي تعترض جذب الاستثمارات العربية والأجنبية .. مشيراً إلى أن الكثير من الحكومات العربية تحللت كثيراً من صفة الحكومة إلى القطاع الخاص خاصة السعودية والإمارات ويبدو هذا واضحاً من خلال النهضة الواضحة في الاقتصاد الوطني وأعداد المستثمرين ، وأضاف أن الحكومات العربية أصبحت لديها أجندات واضحة لتهيئة المناخات الاستثمارية.

وقال الشامسي :"نحن مهتمون بشكل أساسي بالاستثمار في مصر وبعض الدول العربية ، نظراً للجودة المتاحة في المشروعات المختلفة ، إضافة إلى الدعم القائم من مجلس الوزراء المصري لتسهيل إجراءات الاستثمار والمستثمرين قدر الإمكان وهناك بالفعل فرص حقيقية في مجال البترول والعقارات ، ونحن نجوب الدول العربية لاستكشاف فرص الاستثمار وسهولته ، وما جئنا إلى مصر إلا للاستعلام عن هذه الفرص ولعمل شراكات مع القطاعين الخاص والحكومي لإنشاء المشروعات وبالفعل ما تحقق في الدول العربية من تغيير في المناخ الاستثماري يدل بشكل واقعي على التحسن الملموس وبشكل كبير في تهيئته للاستثمار ولجذب أكبر عدد ممكن من المستثمرين ، ويؤكد ايضاً أن لدى الحكومات العربية أجندة واضحة وهموماً واحدة وهو الزيادة في اعداد المستثمرين وتبسيط الإجراءات ولذا بدأ التغيير والاهتمام بالجانب الاقتصادي والمالي لتنمية البلاد العربية وخلق فرص عمل.

وأضاف أن دول مجلس التعاون الخليجي أصبحت الآن سوقا واحدة وهناك ايضاً تطوير في الاستفادة من تبسيط الإجراءات لجذب المستثمرين إليها ، وهي دائماً داعية إلى تنشيط الاستثمار وتشجيعه سواء أكانت المحلية أو الأجنبية ولابد من معرفة أن الاستثمار المثالي الذي تتمتع به الدول يتمثل أولاً في الاستقرار السياسي والمناخ الاستثماري الصحي وهما اللذان يوفران الفرصة الهائلة بشكل عام ثانياً دولة الإمارات مثلاً استطاعت توفير هذه العوامل وذلك بسعي الحكومة لدعم مشاريع الخصخصة وبناء وتحديث مرافق البنية التحتية الأمر الذي يدفع بالقطاع الخاص إلى طرح مبادرات جديدة ، ويستقطب المستثمرين للدخول في شراكات إستراتيجية .وحول المعوقات قال الشامسي : لا توجد دولة عربية ليست لديها معوقات، فالمعوقات موجودة في المسائل الاقتصادية ، ولكن ما دامت هناك رغبة في تذليل وتسهيل الإجراءات تزول كل المعوقات والزيارات المتعددة لرؤساء الحكومات ووزراء الاقتصاد على مستوى الدول العربية وكذا المؤتمرات الموسعة والاتفاقيات الثنائية سواء على مستوى الافراد أو ما بين الدول تكون لها عامل السحر في سهولة اداء الاستثمارات والمستثمرين بما تقوم به من تبسيط للإجراءات ودعم للمستثمرين ، وهناك تغيير حقيقي في أسلوب وطريقة التعامل مع المستثمر ورؤيته وذلك لجذب مزيد من الاستثمار.

وقال إن على الدول العربية فتح الأسواق ووجود استثمارات بينية تساهم في زيادة الصادرات ولابد من الاستفادة من السوق الخليجية مونها تشكل نموذجاً متميزا من حيث سهولة الإجراءات وتبسيطها إضافة إلى أهمية تبني الحكومات لمفهوم القطاع الخاص وهذا هو ما تتجه إليه غالبية الدول العربية خاصة الإمارات ومصر وجعل القطاع الخاص مشاركاً أساسياً في المشروعات الحكومية حتى التي تهدف إلى التنمية ، وليس هناك صعوبة في أن تكون هناك سوق عربية مشتركة خاصة أن هناك بوادر جيدة لهذه السوق نظراً لوجود مناخ استثماري جاد وصحي على مستوى الدول العربية في كافة المجالات التي كانت سابقاً مغلقة .

ديسمبر المقبل..دبي تستضيف منتدى أسواق الأسهم الخليجية

دبي / وكالات :

أعلنت مجموعة ''داتاماتكس'' عن تنظيم المنتدى الخامس لأسواق الأسهم الخليجية في الفترة من ٨ إلى ٩ ديسمبر المقبل بدبي، والذي يأتي تماشياً مع إستراتيجية المنطقة في تأسيس أرضية حقيقية لسوق أسهم موحدة تساعد في تحقيق التنمية المستدامة والحرص على جذب المستثمرين وتعزيز الثقة في المؤسسات الاستثمارية التي تلعب دوراً رئيسياً في تقديم خدمات أكثر تخصصاً لتلبية احتياجات السوق ومستقبل الشركات المدرجة وفتح الأسواق الخليجية لرؤوس الأموال.

وسوف يناقش المنتدى على مدار اليومين عدداً من المواضيع المتعلقة بسوق الأسهم الخليجية وفرص الاستثمار بها وأولويات أسواق الأسهم الخليجية ومن الذي يحدد هذه الأولويات، والأسباب التي تؤدي إلى استمرارية قوة ونمو أسواق الأسهم الخليجية، والدور الذي يلعبه قطاع العقارات على أسواق الأسهم، وواقع أسواق الأسهم الخليجية مقارنة بأسواق الأسهم العالمية بالإضافة إلى ما تلعبه تكنولوجيا المعلومات في أسواق الأسهم.

كما سيحظى المنتدى بمشاركة نخبة من أبرز المتحدثين الإقليميين والدوليين للمساهمة في تطوير قطاع الخدمات المالية والاستثمارية، بالإضافة إلى مشاركة واسعة من كبار الخبراء الاقتصاديين والمسؤولين في الصناعة المالية والمصرفية في مناظرة مفتوحة وبدون تحفظ تسلط الضوء حول مستقبل الأسواق والمؤسسات المالية والشركات المدرجة في دول الخليج وكيفية وضع خارطة طريق لسوق أسهم خليجية موحدة قادرة على التصدي للتقلبات والاختلالات في أسواق الأسهم.

وقال علي الكمالي رئيس اللجنة المنظمة للمنتدى، إن القوة التي يتمتع بها قطاع الخدمات المالية في المنطقة، ترجع إلى العديد من العوامل من أبرزها توافر السيولة في ظل الارتفاع المستمر في أسعار النفط العالمية والسياسات الفعالة التي تركز على تعميق التعاون والتنسيق بين القطاعين العام والخاص مشيراً إلى أهمية القطاع الحكومي في تسيير وتفعيل التنمية المستدامة في المنطقة، وعدد أبرز الأسباب وراء ضرورة التدخل الحكومي ومنها تعزيز الاستقرار وخلق المناخ المواتي للنمو.

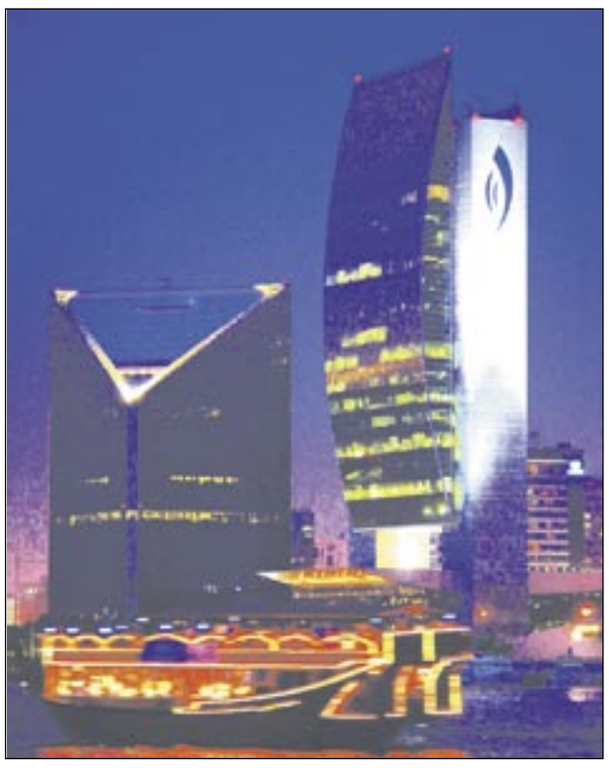

مشاريع الطاقة الخليجية تستقطب الشركات الغربية

أبوظبي / وكالات :

قالت صحيفة «وول ستريت جورنال» إن شركات الطاقة العالمية، كثفت نشاطها في منطقة الشرق الأوسط بعد أن فتحت أبوابها أمام الاستثمار الأجنبي وخصوصاً في قطاع الغاز. وأشارت إلى أن خط أنابيب دولفين الضخم بدأ الشهر الماضي في نقل الغاز من قطر إلى الإمارات حيث سيجري استخدامه لتوليد الكهرباء، وتغذية القاعدة الصناعية المتنامية.

وتمتلك أوكسدنتال بتروليوم، التي تتخذ من لوس انجلوس مقراً لها، والفرنسية توتال حصة الربع من المشروع لكل منهما.

كما قامت الشركتان بحجز كميات كبيرة من الاحتياطي فيما تمتلك شركة البترول الوطنية بالدولة الحصة المتبقية، وأكدت الصحيفة أن عدة شركات غربية تتبارى للمشاركة في مشروع كلفته عشرة مليارات دولار في الإمارات لاستخراج الغاز الحمضي، أو الغاز المشبع بالكبريت الذي تتوجب إزالته بالقرب من أبوظبي.

وتضم قائمة الشركات المصغرة إكسون موبيل، والانجلو هولندية شل، وتوتال وبي بي وكونكو فيليبس وأوكسدنتال. وهذه التطورات تعطي الشركات الغربية فرصا، لضخ أموالها الفائضة وتقنيتها في المنطقة الغنية بالهدروكربونات، في ظل ضيق احتياطيات النفط والغاز الجديدة في العالم.

ومن العوامل الأخرى التي شجعت الشركات الغربية على دخول منطقة الخليج الغنية بالنفط، هي الاستقرار الذي تنعم به دول هذه المنطقة ويقول راي إيراني رئيس مجلس الإدارة والرئيس التنفيذي لأوكسدنتال، إنه يعتقد شخصياً أن الاستثمار في منطقة الشرق الأوسط آمن بكثير من الاستثمار في إفريقيا.

وبرأيه إن الاستقرار السياسي هو أكثر يقيناً ناهيك عن الاستقرار المالي فضلا عن أن احترام التعاقدات أمر استثنائي بكل المقاييس. ويضيف إيراني أن الشركات الغربية لا يمكنها الاستغناء عن المنطقة حيث يوجد النفط والغاز. مشيراً إلى أن كل برميلين من ثلاثة براميل يجري ضخها من باطن الأرض مصدرهما الشرق الأوسط.

أخبار متفرقة

خادم الحرمين الشريفين يوجه بتعويض أصحاب الإبل النافقة

الرياض / واس :

انطلاقا من حرص واهتمام خادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود بأبنائه المواطنين ومراعاة لظروف أصحاب الإبل التي نفقت خلال الأيام الأخيرة في محافظة وادي الدواسر وبعض المحافظات الأخرى بسبب ظهور أعراض التسمم عليها فقد صدرت توجيهاته الكريمة للجهات المختصة لتعويضهم عن إبلهم النافقة التي يتم حصرها من قبل لجنة مختصة من الجهات ذات العلاقة في تلك المحافظات. أعلن ذلك معالي وزير الزراعة الدكتور فهد بن عبدالرحمن بالغنيم في تصريح لوكالة الأنباء السعودية أول من أمس .

ورفع معاليه أصالة عن نفسه ونيابة عن مربي الماشية بشكل عام وأصحاب الإبل المتضررين بشكل خاص خالص التقدير والامتنان لخادم الحرمين الشريفين الملك عبدالله بن عبدالعزيز آل سعود وصاحب السمو الملكي الأمير سلطان بن عبدالعزيز آل سعود ولي العهد نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الدفاع والطيران والمفتش العام على ما يولونه من رعاية واهتمام بكافة أبنائهم المواطنين وتلمس احتياجاتهم في جميع مناطق المملكة داعيا المولى العلي القدير أن يديم عزهما وأن يمدهما بعونه وتوفيقه لخدمة هذا الوطن المعطاء.

اليونيدو تبحث تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في سلطنة عمان

مسقط / وكالات :

يزور السلطنة الأحد المقبل فريق من الخبراء الفنيين لمنظمة "اليونيدو" حيث تهدف الزيارة الى بحث التعاون المشترك بين السلطنة والمنظمة ودراسة احتياجات السلطنة من برنامج التعاون خاصة في مجال السياسات الصناعية والتنوع الاقتصادي لاسيما تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لوضع الآليات التي يمكن أن تساعد في تنمية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بالسلطنة.

كما سيقوم الفريق الذي تستمر زيارته حتى ٢٥ الشهر بمقابلة عدد من المسؤولين بوزارة التجارة والصناعة والجهات والمؤسسات الحكومية الأخرى إضافة إلى زيارته إلى منطقة الرسيل الصناعة وواحة المعرفة مسقط.

الصندوق الكويتي يلتزم بتنفيذ جملة مشاريع إنمائية لعاصمة الشمال اللبناني

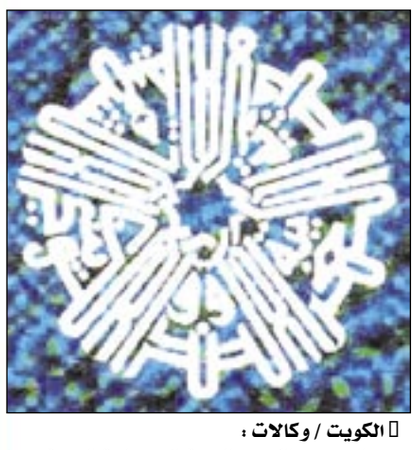

الكويت / وكالات :

قرر الصندوق الكويتي للتنمية الاقتصادية العربية تنفيذ مشاريع عدة في مدينة طرابلس عاصمة الشمال اللبناني، وذلك خلال زيارة الممثل المقيم للصندوق الدكتور محمد الصادقي، لمبنى بلدية طرابلس، إذ استقبله رئيس اتحاد بلديات الفيحاء رشيد جمالي، ونائب رئيس بلدية طرابلس المهندس أحمد قمر الدين.

وعرض المجتمعون للمشاريع الإنمائية التي ينوي الصندوق الكويتي تنفيذها في المدينة، التي تتضمن تأهيل شارع سورية، ومعالجة مشكلات الصرف الصحي داخل ٢٠٧ أبنية في محلة التبانة، كذلك ناقشوا تفاصيل مشروع تجهيز المركز الإنمائي والاجتماعي الموجود في المبنى الذي قدمه رئيس «كتلة المستقبل» النائب سعد الحريري إلى بلدية طرابلس.

وأكد الدكتور الصادقي، بعد الاجتماع «التزام الصندوق الكويتي بتنفيذ هذه المشاريع في التعاون مع مجلس الإنماء والإعمار وبلدية طرابلس»، مثمنا دور النائب الحريري، ومساهمته عبر شراء العقار الذي سيجهزه الصندوق، ليكون مركزا إنمائيا واجتماعيا يخدم شباب المدينة عموما، والمناطق المحرومة في شكل خاص.

شكر المهندس جمالي، دولة الكويت على «وقوفها الدائم إلى جانب لبنان في مختلف الصعد السياسية الاقتصادية والإنمائية، مثمنا جهود الصندوق الكويتي ودوره في إنماء المناطق المحرومة، خصوصا في مدينة طرابلس.

وأشار إلى «أنه عرض مع الدكتور الصادقي، الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية الصعبة في محلة باب التبانة في طرابلس وضرورة توفير المعالجة اللازمة لها».

تجدر الإشارة إلى أن العمل في المشاريع سيبدأ خلال الشهرين المقبلين، على أن ينتهي قبل نهاية سنة ٢٠٠٨.